

العوامل المؤثرة

في التخطيط للأمن العام في الدول النامية

للعقيد حسن فتح الباب مدير مكتب البحوث الفنية والقانونية
بمصلحة الأمن العام والمدرس بمعهد تدريب ضباط الشرطة
بجمهورية مصر العربية

موضوعات
مسلكية

القيادة والشعب على بناء الاشتراكية وذلك باقامة اقتصاد قوي
يقوم على منع استغلال الانسان للإنسان ، وتوفير كل الضمانات
لحمايته وتنميته ، ويهدف الى مضاعفة الدخل القومي من
طريق وضع خطط وبرامج علمية مدروسة منظمة لزيادة
الانتاج والحد من الاستهلاك وزيادة الاستثمارات في سبيل
رفع مستوى المعيشة وعدالة التوزيع .

لذلك ، فإن التخطيط للأمن العام في مثل هذه الدول
ينبغي ان يوضع في اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
التي تضعها الدولة ، وان يكون هدفه المحدد هو العمل .
- في مجاله - لانجازها ، فيضع مشروعاته وبرامجه بما يتفق
مع هذه الخطة واهدافها وما يعين على سيرها ودفعها في طريقها
المرسوم .

فاذا كانت سياسة الدولة تسير على الحد من استيراد السلع
غير الانتاجية التي ينتج نظائرها محلياً وذلك حماية للاقتصاد
الوطني وتوفيراً للعملة الأجنبية اللازمة لشراء المعدات والادوات
من الخارج اذا كانت تلك السياسة الاقتصادية ، فلا يجوز
أن تتضمن خطة الأمن العام استيراد نوع من السلع المشار اليها .
كذلك اذا كانت خطة الدولة ترمي الى التوسع في سياسة

التصنيع بوصفه القاعدة الصلبة للنمو الاقتصادي والسبيل الحتمي
للانتقال من التخلف الى التحضر ، فيجب أن تنهج خطة
مؤسسات السجون هذا الخط ، وذلك بأن تتضمن هذه الخطة
برنامجاً يستهدف الاستفادة من طاقات النزلاء في التوسع في
نطاق التصنيع .

١ - النظام السياسي

ان طبيعة نظام الحكم في اية دولة من الدول تنعكس
بالضرورة على نظام الشرطة ومن ثم على الأمن العام فهي
تشكل المبادئ التي تحكمه ، والأهداف التي ينشدها ، وتكوينه
الاداري ، والتخطيط الذي يوضع لأجهزته ، وتنظيمات هذه
الأجهزة ، وعلاقات القوى العاملة بها .

ومن هنا ، فإن التخطيط للأمن العام في دولة اشتراكية
يختلف اشد الاختلاف عن مثيله في دولة رأسمالية ، لأختلاف
ايدولوجية الفكر والعمل في كل منهما . ففي المجتمع الاشتراكي
يستهدف التخطيط وضع اجهزة الأمن في خدمه فئات الشعب
العاملة والحفاظ على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية ورعاية
الحريات بمفهومها السياسي والاجتماعي في ظل هذا النظام
التقدمي الذي يقوم على ملكية الشعب لوسائل الانتاج الأساسية .
اما في المجتمع الرأسمالي فان الخطط التي توضع للأمن العام
ترمي في المقام الأول الى حماية ودعم المؤسسات الرأسمالية التي
تملكها وتوجهها الاحتكارات بقصد تحقيق اكبر قدر ممكن
من الربح ، ولو كانت هذه الحماية وهذا الدعم على حساب
الشعب وهو الأمر الواقع حتماً .

وفي الدول النامية وهي تلك التي تحررت حديثاً من ربة
قوى البغي وسيطرة المستغلين والتي نأخذ بالتطبيق الاشتراكي
على اختلاف انماط هذا التطبيق مثل الجمهوريات العربية
التقدمية في مصر والعراق وسورية في المشرق العربي تعمل



ومن جانب آخر ، فان على أجهزة الأمن ألا تسرف في استخدام الادوات والمعدات التي تستخدمها في القيام بوظيفتها مثل وسائل الانتقال والاتصال ، بل تعمل جهدها على صيانتها واصلاحها كلما احتاجت الى اصلاح ، وترسم لذلك مخططاً علمياً ، وذلك اسهاماً منها في الحفاظ على العنصر المادي الذي تشد حاجة الدول النامية اليه بالمقارنة بالدول الصناعية المتقدمة . وعليها في سبيل ذلك أن تضمن مادة الصيانة برامج تنمية العنصر البشري من ضباط وأفراد عسكريين ومدنيين فمن المعلوم أن ضعف الوعي بالصيانة من الافات المستشرية في كثير من الدول النامية نتيجة التخلف الطويل الذي فرضه الاستعمار والاقطاع والرجعية وقصر التوعية الصناعية الأجنبية أو الموالية للأجنبي . وغنى عن الذكر أن الدول النامية تنفق في شراء قطع الغيار Spare-parts عمالات صعبة كثيرة مما هي في ميسر الحاجة إليه لأغراض التنمية . ومن هنا كانت ضرورة القصد في استخدام الالات والأدوات ، وقصر ذلك على الأحوال الضرورية فحسب منعاً لسرعة استهلاكها ، والمساءلة في حالة تجاوز معدل الاستهلاك ، مع وضع الحوافز الكافية - ايجابية بمعنى المثوبة او السلبية بمعنى العقوبة - لتحقيق هذا الغرض .

ولما كانت زيادة الانتاج رأسياً وافقياً وتحسين نوعيته هما عصب نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، فان التخطيط للأمن العام ينبغي أن يستهدف تأمين الانتاج ، وخلق المناخ الصحي لزيادته وتحسينه . وتؤكد مسؤولية أجهزة الأمن العام في هذا الصدد إذا لوحظ أن مصدري الدخل الرئيسيين هما رأس المال والعمل المنتج ، وأن هذا العمل بالنسبة للدول النامية هو المصدر الاول والمناخ لدخولها . ذلك لان هذه الدول لا تملك من رؤوس الأموال - بعد أن استنفذت القوى الغاشمة المستغلة مواردها - القدر الكفيل برفع معدل تنميتها حتى تصل إلى مستوى الدول المتقدمة في أقصر مدى . وفي تقدير حديث للأمم المتحدة أن الدول المتقدمة - وهي الدول الصناعية ذات رؤوس الاموال الضخمة التي حصلت عليها بسواعد ابنائها كما هو الحال بالنسبة للبلاد الاشتراكية الفنية أو باستغلال موارد الآخرين كما هو الشأن في البلاد الاستعمارية - تحقق هذه الدول المتقدمة معدلاً للتنمية يقدر بنسبة ٣ ٪ سنوياً ، وأن متوسط معدل التنمية في الدول المتخلفة هو ٥ ٪ . ومعنى مضى كل منهما بذلك المعدل أن الدول المتخلفة ستصل إلى مستوى الدول النامية بعد مائتي عام ، وهو أمر لا يمكن للشعوب الناهضة

التسليم به ، لأن الهدف من الاستقلال والتحرر هو رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الكادحة في أسرع وقت ممكن .

ومن ثم ، لم يكن أمام الدول النامية التي تأخذ بالنظام الاشتراكي في أي من تطبيقاته للتغلب على هذه المشكلة سوى أحد امرين : اما التوسع في الاقتراض من الدول الغنية وهو طريق محفوف بالخطر ، إذ أن الدول الرأسمالية الكبرى لا تقبل تقديم القروض إلى غيرها إلا بشروط تمس استقلال الدول المقترضة وحريتها ولاسيما فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي ومواقفها السياسية ، فضلاً عما تشكله فوائد القروض من عبء على ميزانية الدولة يزيد من وطأته حاجتها الى الاسراع في إخراج كثير من مشروعاتها إلى النور لتخطى مرحلة التخلف ولتعويض الجماهير التي عانت طويلاً . أما الحل الثاني لتلك المشكلة فهو الاعتماد على النفس ، وهو حل لا خيار فيه بمعنى أنه الحل الحتمي الوحيد . والمقصود بالاعتماد على النفس هو الاعتماد على الطاقة الذاتية أي على العنصر البشري في المقام الأول لتحقيق أهداف التنمية وعبور المسافة الشاسعة الفاصلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة خلال فترة زمنية محدودة . ومعنى ذلك أن العمل هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة الاجتماعية وللوفاء بالحقوق المشروعة للمواطنين ، لان الانتاج - هو الركيزة الاساسية للتقدم - هو حصيلة العمل وثمرته . فاذا استطعنا ان نزيد من إنتاجية العامل وأفسحنا له سبيل ابراز ملكاته الخلافة ، زاد معدل الانتاج .

إن هذه الحقائق توضح أهمية دور أجهزة الامن في معركة الانتاج ، لأنه دور الحارس والمدافع والمحقق للامن والطمأنينة ، فلا انتاج في ظل الخوف وعدم الاستقرار . ولعل هذا الدور يأتي في موقع الصدارة بين مهام الأمن العام وأعبائه في ظل الآونة الحاضرة (١) .

وانطلاقاً من تأثير العامل السياسي في الامن العام وفلسفته وخطته في الدول النامية التي تنتهج الاشتراكية يتبين واجب أجهزة الأمن في المعاونة في القضاء على الاستغلال والانتهازية ، وفي التمكين للقيم الانسانية في نفوس الافراد والجماعات وإقامة

(١) سوف نتعالج هذا الدور باسهاب في بحث مستقل يتناول اهداف الأمن العام وتطورها في العصر الحديث . اما الذي يعيننا هنا فهو العامل السياسي واثره في الامن العام .

علاقات اجتماعية سليمة. ومن أجل ذلك يتحتم وضع خطة للأمن ترمي الى مقاومة العناصر العميلة أو المعوقة أو السلبية التي تشكل خطورة على هذه الاتجاهات من طريق كشفها واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها ، وعدم إتاحة الفرصة لإهدار تلك المبادئ أو تخريب المؤسسات التي تقوم عليها .

ولما كان تقديم الخدمات للشعب في مختلف المجالات من أهم الاهداف التي تسعى اليها السياسة في تلك الدول بوصفه مطلباً أساسياً للاشتركية ، فان على واضع التخطيط للأمن العام أن يحدد الاهداف ويضع التنظيمات وأساليب العمل الكفيلة بتقديم خدمة الأمن إلى الجماهير على أحسن وجه ونظراً الى أن التقدم العلمي من الملامح الاساسية للانظمة الاشتراكية ، فان المسؤولين عن الأمن العام ملتزمون بالتخطيط على أساس فتح السبيل للتطور العلمي سواء في العنصر البشري أو المادي أو الفني ، مستعينين في ذلك بالأساليب التي تتبعها الدول التي تتفق نظمها مع نظم بلادهم ، وبمحصلات الخبرة التي أفادوها عبر سنوات التطبيق للاشتركية ، وأن يفتحوا في الوقت نفسه نافذة على العالم الكبير ليقتبسوا من نظم أجهزة الأمن وأساليب عملها في الدول الاخرى ما يصلح للتطبيق في أوطانهم .

ومن المفهوم ان توثيق العلاقة بين رجال الامن العام وجماهير الشعب والعمل على كسب ثقتها بوضع الخطة العلمية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ، واجب اساس ينبغي ان يركز عليه التخطيط الفكري للأمن العام باعتبار ان أجهزة الأمن هي المرآة التي تعكس وجه الحاكم وتعبّر عن حقيقة علاقته بالشعب .

٢ - العوامل الاقتصادية والاجتماعية

من المسلم به ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع في مرحلة ما ، لها تأثير كبير في حركة الأجرام سواء أكان ذلك في حجمه ام نوعه . ومن هنا يجب على المخططين للأمن العام أن يضعوا خططهم في ضوء المؤثرات الاجتماعية التي هي حصيلة عوامل كثيرة في مقدمتها العامل الإقتصادي . فالتدخل الإقتصادي الكبير ناتج من زيادة الفوارق بين الطبقات يصحبه دائماً ازدياد في الأجرام ، والعكس صحيح بمعنى أن تقارب هذه الفوارق يؤدي إلى انخفاضه .

ومن ثم فان الدول النامية إذ تعمل على أن تبني لنفسها نظاماً اقتصادياً سليماً ، منتجاً لآثاره الاجتماعية المؤدية الى

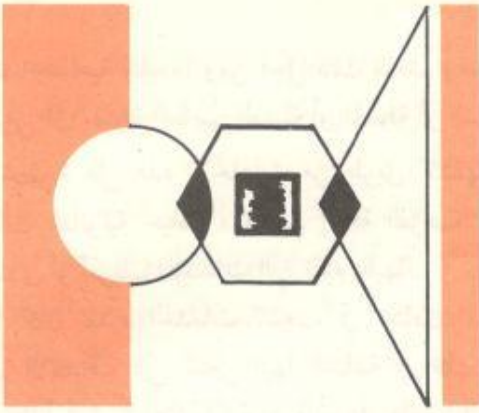
انخفاض اجرام ، إنما تجعل رائدها الأول إذابة الفوارق بين الطبقات . كما انها في سبيل دعم هذا الاتجاه ، تقرن البرامج التي تضعها للنمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة ببرامج اجتماعية مدروسة ومخططة ضمانا للاستقرار الاجتماعي للمجموعات التي تعيش فيها لوقايتها شر التغييرات الاجتماعية الضارة المصاحبة للنمو الاقتصادي ، ولضمان تماسك هذه المجموعات .

لذلك ، فان على المسؤولين عن التخطيط للأمن العام أن ينسقوا برامجهم مع هذه البرامج الاجتماعية حتى تحقق هذه البرامج آثارها المرغوبة ، وينخفض بالتالي عدد الجرائم الناجمة عن التغييرات الاجتماعية المصاحبة للنمو الاقتصادي نتيجة الاستقرار والتماسك المشار اليها .

ويمكن القول بصفة عامة إنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار الأول عن التخطيط للأمن العام الربط بين الاهداف الاجتماعية وبين العوامل والاعتبارات التي تقوم على أساسها سياسة مكافحة الاجرام . فتبين أهم الظواهر أو التغيرات الاجتماعية التي تسود البلاد وتأثيرها سلباً أو إيجاباً على الاجرام . كما تبيين البرامج والسياسات التي تضعها القيادة السياسية ثم نعمل على أن نوجه التفاعل بين هذه البرامج والسياسات وبين الظواهر والتغيرات في صالح الأمن العام وان يكون رائدنا تدعيم العلاقات الاجتماعية الجديده التي تقوم على أنقاض العلاقات التي كانت سائدة في ظل النظام الرأسمالي والاقطاعي .

أما فيما يتعلق بالتغيرات الاجتماعية المشار اليها فهي ما يصاحب التحضر - والتصنيع أهم مظاهره - من ظواهر اجتماعية معينة . فعلى أساسه تقوم المدن وتتسع ، ويتدفق المهاجرون عليها من الريف ، فتمتلئ وتكتظ ، وتباین فئات الناس فيها ، وقد تضيق بهم أماكن الايواء في المدينة ولا تتسع لتشغيلهم إمكانيات التصنيع أو لا ترضى أطماعهم مستويات الاجور ، وحينئذ يبدو شبح البطالة والتشرد والاجرام .

كما يترتب على هجرة الريفيين تصارع القيم التي يدينون بها مع القيم السائدة في المدينة فيحدث ما يسمى بالهجرة الحضارية . فالمجتمع الزراعي البدائي وسمته الأولى الجمود - يؤمن بالغيبيات والقدرية على حين يؤمن المجتمع الصناعي - وسمته الأولى الحركة والتطور - يؤمن بالمحسوسات ، ويؤكّد نزعات التطلع إلى الكماليات وبالتالي تنازع القوى



والمنافسة ، تلك النزعات التي تحد منها الاشتراكية بما تضعه من نظم وتشريعات لمقاومتها وتوجيهها لصالح المجتمع ، وبما تفرسه في نفوس النشء من روح جماعية وقيم انسانية .
 إن الصدمة الحضارية كما يسمونها - انما تأتي نتيجة مباشرة للتحضر ، ولاسيما حين يسرع الخطى ، فتتغير فجأة العناصر المكونة للمجتمع وتتطور العلاقات ونماذج السلوك وتنفك عرى الروابط العائلية وتفتر أو تنعدم سلطة الأسرة على بنيتها .

وعادات وتقاليد خاصة لها . أثرها في أهداف الأمن العام . فليس ثمة شك في أن لكل من هاتين البيئتين التمايزتين نوعاً من التخطيط للأمن مختلفاً عن الآخر ، لأن من شأن اختلاف طبيعة البيئات فيما بينها اختلافها في نوعية الجريمة التي تفرزها وبالتالي في نوعية المجرم مما ينعكس بالضرورة على نظم الوقاية ووسائلها البشرية والمادية وأساليبها: المختصة وعلى سبيل المثال ، فان الثأر تقليد مستقر في كثير من المجتمعات الزراعية والبدوية على حين لان تعرفه المدن المتحضرة .

٤ - الوضع الجغرافي

من العوامل التي تؤثر في التخطيط للأمن العام طبيعة البيئة الجغرافية بالمنطقة . فالتخطيط لمنطقة تتميز بكونها سهلاً منبسطةً يختلف عنه في منطقة اخرى ذات طبيعة جبالية او ذات مسالك مائية كثيرة تتخللها او أنها تتاخم صحراء مترامية . وعلى سبيل المثال فان نوع الجريمة واساليبها في البلاد الساحلية تختلف عنها في البلاد الداخلية ، ومن ثم يختلف التخطيط لعمليات الأمن باختلاف كل من هاتين البيئتين ، سواء في نوع القوة البشرية التي تصلح لتنفيذ الخطة او في وسائل الانتقال والاتصال او اساليب البحث الجنائي لمكافحة الجريمة .

٥ - تنوع الأحياء السكنية .

تختلف خطة الأمن الموضوعة لتأمين الأحياء السكنية باختلاف هذه الأحياء بعضها عن بعض في سماتها ومواقعها وتتكون المدينة عادة من احياء صناعية وتجارية وسكنية ، ومن مناطق سياحية وزراعية وغيرها . وما يصلح من خطط توضع للأمن في هذه لا يصلح في تلك ، لأن تباينها يؤدي - كما سبق القول في العاملين السابقين - الى تنوع الجرائم التي ترتكب في كل حي من هذه الأحياء والمناطق . فالجرائم التي ترتكب في الأحياء الصناعية او التجارية تختلف - لا محالة - عن تلك التي

ويزداد مثل هذا الامر خطورة إذا كان يصاحب التحضر تعديل كبير في سياسة الدولة الاجتماعية والسياسية ، إذ يحتاج التغيير الفكري والثقافي في هذه الحالة إلى مجهود أكبر ووقت أطول مما يستلزمه تغيير الأوضاع المادية .

ولا تستأثر المدينة فقط بمخاطر التحضر إذ أن هذه المخاطر قد ترتد إلى الريف حينما يعود من استوطنوا المدينة حديثاً الى بلادهم للزيارة أو الإقامة أو التجارة ، وهم مشبعون كلياً أو جزئياً بحضارة المدن ، فيعود الصراع بينهم وبين سكان الريف الباقين على ثقافتهم الأصلية .

وعلى ذلك فانه عند التخطيط للأمن العام سواء أكان ذلك على مستوى الوطن كله أم على مستوى منطقة معينة بذاتها ، ينبغي البدء بدراسة ظاهرتي التصنيع والتحضر والوقوف على آثارهما الاجتماعية وانعكاسها على حركة الجريمة ، والتنبؤ بمدى انتشار هاتين الظاهرتين في المستقبل ، ووضع ذلك كله موضع الاعتبار سواء من حيث اختيار وتنظيم وتدريب القوة البشرية ، أو وسائل الانتقال والاتصال أو التسليح كما أو كيفاً ، أو الاساليب الفنية الكفيلة بمكافحة الجريمة ومنع الانحراف وجنوح الاحداث .

٣ - طبيعة البيئة - حضارية أم ريفية ؟

من المسلم به أن التخطيط للأمن العام يختلف تبعاً لاختلاف البيئة المخطط لها ، وهل هي بيئة حضارية تتميز بظواهر اجتماعية معينة مما سبق أن أوضحناه وتبرز في محيطها أنماط من السلوك الاجتماعي الخاص ومن أهم مظاهره الفردية وروح الاثرة والاستغلال والبحث عن الربح المادي من أي طريق في المجتمعات الرأسمالية ، والعمل الجماعي المنظم في المجتمعات الاشتراكية والاعتماد على الجهد الذاتي في الحصول على الدخل وعدم انتهاج اساليب الانتهازية والخداع وانتفاء التطلعات الطبقيّة ، أم هي بيئة ريفية تسود المجتمعات فيها قيم



ترتكب في الأحياء السكنية او المناطق الزراعية او السياحية ، اذ يشيع ارتكاب جرائم سرقة المساكن في المناطق السكنية ، على حين ان سرقات المتاجر وجرائم الغش التجاري والجرائم التموينية اكثر شيوعاً في المناطق التجارية - ويرتفع حجم حوادث المصادمات وما ينجم عنها من الاصابات الخطأ والقتل الخطأ وكذلك الاصابات والوفيات العارضة اثناء العمل في المصانع وذلك في الاحياء الصناعية . اما في المناطق السياحية فتكثر جرائم التسول والاتجار غير المشروع في العملة الصعبة والتهرب . وغني عن الذكر ان كل نوع من هذه الجرائم يتطلب قوات متخصصة على مستوى تدريب معين في المكافحة .

٦ - اتجاهات حركة السكان

ينبغي على قادة اجهزة الأمن - عند وضع تخطيط طويل الأجل لعملياتها في احدى المناطق - ان يضعوا في اعتبارهم اتجاه عدد السكان فيها نحو الزيادة او النقص كما ينبغي ان يحددوا على هذا الاساس تخطيط العمليات المقبلة الخاصة بانشاء وحدات شرطية جديدة من مراكز او اقسام او فقط لتلبية احتياجات الأمن العام في مواجهة الاعداد المتزايدة من السكان ، واعداد هذه الوحدات بالامكانات البشرية والمادية والفنية المناسبة .

ومن اهم الظواهر الاجتماعية في الدول النامية ويعيننا منها دول الوطن العربي - اضطراب زيادة السكان الذي يمثل مشكلة من اهم مشكلات التنمية . فهذه الظاهرة التي يعبر عنها على المستوى الدولي بالانفجار السكاني تمثل عبئاً على الأمن العام لأن هذه الزيادة يستتبعها بالضرورة نمو في الجريمة ومن ثم تتطلب مزيداً من خدمات الأمن .

لذلك ، ينبغي ان يوضع في الاعتبار دائماً عند كل تخطيط مراعاة الزيادات المتوقعة في عدد السكان ، وما تقرن به من حركة الافراد والجماعات من جهة الى اخرى تحت تأثير الظروف العمرانية او الاقتصادية او نتيجة المشروعات الجديدة التي تنشئها الدولة مثل مشروعات استصلاح الاراضي البور او بناء السدود او مشروعات استخراج الثروات المعدنية من باطن الأرض في المناطق غير المأهولة ، فحيثما تقام مثل هذه المشروعات تجذب اليها الأيدي العاملة بحثاً عن فرص للعمل ، فيتكون فيها مجتمع جديد وتزداد بالتالي كثافة سكانها . ومن المفهوم ان انتقال كتل بشرية كبيرة - كالجماعات العمالية - من جهة الى اخرى ، يتطلب وضع خطة مناسبة

لتأمين هذه الهجرة . كما ان اقامة هذه الكتل التي ينتمي افرادها الى بيئات مختلفة ولكل منهم تكوين مستقل من مواقعها الجديدة يتطلب خطة تتناول البحث عن حلول من وجهة نظر الأمن العام لمشكلات الاسكان ، والتموين ، والمواصلات وجنوح الأحداث ، وغير ذلك من الجوانب التي تتصل بمنع الجريمة والوقاية منها ، من طريق اتخاذ تدابير معينة مع الهيئات الاخرى المعنية .

و يلاحظ ان الهجرة في ذاتها ليست سبباً للاجرام ، وان عدم الاستقرار الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية ، والتعرض لمختلف مستويات السلوك الاجتماعي المتعارضة المتنازعة والمرتبطة بالهجرة لما يسبب الاجرام ، كما هو الشأن بالنسبة لظاهرتي التحضر والتصنيع .

٧ - مشكلة الإسكان .

تعد مشكلة الإسكان من أشد العوامل تأثيراً في تحقيق أهداف الأمن العام في الدول بصفة عامة وفي التنمية منها بصفة خاصة لارتباطه الوثيق بالاستقرار الاجتماعي . فثمة علاقة طردية بين الإجرام وبين السكنى السيئة وخصوصاً عندما

٩ - علاقة أجهزة الامن بالهيئات والمؤسسات التي تتعامل معها

ينبغي عند التخطيط للأمن العام وعملياته تقدير ما يتصل بها من الخدمات التي تقوم بها بعض الهيئات أو المصالح الأخرى سواء تعلق هذه الخدمات بتنفيذ القانون كالنيابة أو القضاء أو تعلقت ببعض الأعمال الاجتماعية كالهيات التي تعنى بشؤون الشباب أو مؤسسات الإسكان وسائر الأجهزة الادارية والتنفيذية وغيرها. ومن ثم فان على أجهزة الأمن أن تخطط عملياتها على اساس تنسيق الاعمال بين أجهزتها والاجهزة الأخرى . وقد ترى بعض أجهزة الامن انشاء مركز اتصال أو بلخان للتنسيق تضم مندوبين عن هذه الهيئات .

كذلك ، فان على واضعي خطط الامن أن يرسموا اتجاهات هذه الخطط ويحددوا نتائجها بالتعاون مع التنظيمات السياسية الشعبية ضمناً لوضعها في مكانها الصحيح من الخطة التي ترسمها قيادة الشعب وذلك بتحديد الوسائل التي تكفل تحقيق الأهداف التي تتضمنها القرارات القيادية فيما يتعلق بأجهزة الأمن .

١٠ - الموارد المالية

لا بد أن تنقيد خطة الأمن عند وضعها بالموارد المالية للدولة بصفة عامة ، والربط الذي يحدد لها في الميزانية بصفة خاصة . فاذا تبين لواضعي الخطة أن الأموال المخصصة بالميزانية لا تفي باحتياجاتها ، أمكن تنفيذها على فترة أطول . ومن المفهوم أن التخطيط المالي لمرق الأمن ينبغي أن تتكامل فيه عناصر المرونة والواقعية وأسبقية التنفيذ وأولويته لأهم المشروعات . تلك هي أهم العوامل المؤثرة في التخطيط للأمن العام في الدول النامية على وجه خاص ، أوردناها باجمال ، وإن كان كل منها يحتاج الى بحث مستقل بذاته .

تتجمع المساكن السيئة في منطقة واحدة ، ويخيم عليها الظلام والتدهور ويرى سكانها الذين تعوزهم الحاجة اليها ألا مفر منها ، فهم يتزاحمون ويهبط مستوى الإنسانية لديهم ، ثم هم بعد ذلك متخاصمون متشاحنون ، لا تجمعهم ثقة ، ولا يربطهم هدف ، ولا تلحقهم رعاية صحية كافية . ونراهم يتستر أحدهم على مساوي الآخر ، ويحاكيه في سوء السلوك ، ويدرأ عنه سلطة القانون .

لذلك ، يرى العلماء أن مثل هذه المناطق ما هي إلا بؤر للفساد والاجرام Slums ، ويجب القضاء عليها ، وتمكين أهلها من السكنى المستكملة لعناصر الانسانية والصحة . والمخطط للأمن العام في منطقة تكتنفها مشكلة الأسكان يبني خطته على أساس الوقاية من الإجرام بالربط بين تدابير الأمن وبين الخطط الاجتماعية التي توضع كحل لهذه المشكلة

٨ - الرأي العام

من الحقائق المعروفة أن الشعور العام ضد الجريمة والتضافر على مقاومتها هما أول سند للقانون ، بل إن القانون

ليصبح بلونهما حبرا على ورق ، وأنه لا يمكن لأجهزة الأمن أن تحقق رسالتها بغير سند وتأييد من الرأي العام الذي يشكل اتجاهات الجماهير نحوها . ومن ثم ينبغي على واضع خطة الأمن في هذه المنطقة أن يدرس تأثير برنامج خطته عليهم ، ويشكل هذا البرنامج بما يضمن تأييدهم له ، وتعاونهم معه مقاومة الاتجاهات المناوئة لخطة الأمن تحت تأثير العادات الموروثة أو تضليل العناصر المستفيدة من ذلك أو غير هذا من العوامل والدوافع .